

الدول النامية تنتج أكثر من نصف إنتاج العالم للمرة الأولى منذ الثورة الصناعية

لندن: محمد أبو حسبو

ثلاث حقائق جديدة ومهمة توضح التحول الذي طرأ خلال الأعوام القليلة الماضية على التوازن الاقتصادي بين «العالم الأول» و«العالم الثالث». وحسب احصاءات صندوق النقد الدولي فإن الاقتصادات الناشئة (وهذه تسمية أطلقها البنك الدولي قبل 25 عاما) أنتجت في العام الماضي أكثر من نصف إجمالي الانتاج العالمي. وهذه هي المرة الأولى التي يحدث فيها ذلك منذ الثورة الصناعية في أوروبا.

والحقيقة الثانية أن العالم الناشئ شكّل أكثر من نصف الزيادة العالمية في إجمالي الناتج المحلي محسوبا بالدولار الأميركي. والحقيقة الثالثة هي أن أكبر 32 دولة ناشئة شهدت خلال عامي 2004 و2005 نموا اقتصاديا متواصلا، للمرة الأولى خلال 30 عاماً. فخلال العقود الثلاثة الماضية كانت دولة واحدة على الأقل (من بين الدول الـ32) تشهد تراجعاً في نموها الاقتصادي. ولكن هذه المرة - وعلى مدى عامين - شهدت الدول الـ32 نمواً جماعياً متواصلاً. وبالطبع لا بد أن تتعثر بعض هذه الدول لفترات قصيرة في المستقبل، لكن الظاهرة العامة هي نمو متواصل واسبغ من نمو الدول الصناعية الأوروبية عندما كانت في طور نشأتها. وعلى سبيل المثال فقد استغرقت بريطانيا والولايات المتحدة، إبان تطورها الصناعي في مراحلها الأولى، نحو 50 عاماً لكي يتضاعف دخل الفرد، بينما استطاعت الصين تحقيق ذلك خلال عقد واحد فقط. ويعود الفضل في ذلك جزئياً الى كون الصين وغيرها من الاقتصادات الناشئة نمت في ظل اقتصاد عالمي سادته الانفتاح وحرية الحركة بما في ذلك حركة التكنولوجيا الحديثة والنظريات الاقتصادية المجربة، بينما كانت الدول الصناعية الأولى تضطر الى ابتداء صناعات وتقنيات جديدة باستمرار اذا ارادت لنموها الاقتصادي أن يتواصل. كما أنه لا بد من الاعتراف بأن الجزء الأكبر من الفضل في نمو اقتصادات الدول الناشئة حديثاً يعود أيضاً الى حُسن ادارتها للسياسات الاقتصادية (خصوصاً المالية) وتبنيها لأساليب السوق الحر والانفتاح ونقل التجربة والتكنولوجيا ومحاربة عدم الكفاءة والفساد.

قد ينسى الناس أن الصين والهند كانتا - على مدى غالبية الوقت عبر التاريخ (نحو 18 قرناً) - أكبر اقتصادين في العالم حتى مجيء الطفرة الصناعية والاقتصادية في أوروبا في عام 1820. وطوال هذه القرون كان البلدان العملاقان ينتجان نحو 80% من إجمالي الانتاج العالمي، لكن حصتهما تراجعتا الى اقل من 40% مع مطلع القرن العشرين الذي هيمنت عليه الدول الغربية وظهرت فيه الولايات المتحدة لأول مرة كقوى اقتصادية كبرى. وبعد عقود من التدهور الاقتصادي في الهند والصين فإن تصدهما للنمو الاقتصادي حالياً ربما يعني أنهما تحاولان الآن استعادة عرش قديم وليس التربع عليه للمرة الاولى مثلما يظن البعض. فلا شك أن هذا أفضل أوقاتهم منذ أكثر من قرن. كما أن كلاً من كوريا الجنوبية وهونغ كونغ وسنغافورة وتايوان أصبحت تعتبر الآن دولاً صناعية حديثة في حسابات البنك الدولي. ففي العام الماضي وحده ارتفع إجمالي الناتج المحلي للدول النامية بـ 1.6

ترليون دولار بينما كان الارتفاع في الدول الصناعية المتطورة 1.4 ترليون دولار. وبلغ متوسط النمو الاقتصادي في الدول الناشئة 6% مقارنة بـ 2.4% في الدول الغنية. كما ارتفعت حصة صادرات هذه الدول في العام الماضي الى 42% بعدما كانت 20% فقط في عام 1970. وفي أسواق العملات فإن الدول الناشئة تملك الآن ثلثي احتياطي العالم من العملات الأجنبية. أما النفط فهي تستهلك منه 47% من الاستهلاك العالمي. وإذا استمر الحال هكذا فإنه خلال العشرين سنة المقبلة سيصبح إنتاج الدول النامية 66% من جملة الإنتاج الدولي. ولكن في المقابل فإن أسواق الأسهم تستقطب 14% فقط من رأس المال المستثمر عالميا في أسواق الأوراق المالية، رغم أن بعض هذه الأسواق أصبح يجذب رؤوس الأموال الدولية ما سيتسبب في نمو كبير في هذا القطاع خلال السنوات القليلة المقبلة. وفي الحقيقة فإن معهد التمويل الدولي ذكر أخيرا أن صافي رأس المال الخاص الذي تدفق على الأسواق الناشئة في عام 2005 بلغ رقما قياسيا: 358 مليار دولار. والأهم من ذلك أن الحكومات لم تحتج هذه المبالغ لسد عجز الحساب الجاري. فلأول مرة منذ زمن طويل تحقق غالبية هذه الدول فائضا في حساباتها الجارية، وذلك لأن انتعاشها الاقتصادي هذه المرة - على عكس المرات السابقة - يعتمد على تمويل داخلي وليس على الديون الخارجية. وبالفعل فقد انخفض متوسط معدل الديون الخارجية بالنسبة للصادرات من 174% في عام 1998 الى 82% العام الماضي، ما وفر فائضا للتنمية الخالية من فوائد الديون.

ولكن على الرغم من أن الدول النامية أصبحت الآن تنتج أكثر من نصف الإنتاج العالمي فإن عدد سكانها يمثل 83% من سكان العالم، لذا فإن دخل الفرد في هذه الدول لا يزال أقل كثيرا من نظيره في الدول الغنية. غير أن الوضع قد تغير كثيرا، وهو لا يزال يتغير بسرعة لصالح الدول الناشئة، أو لنقل لتلك التي نجحت منها.

من جهة أخرى فإن مخاوف الغرب من نهضة العملاقين الآسيويين (الصين والهند) ليس لها ما يبررها لأنها تتوهم نظرية قديمة تقول إن ثراء بلد ما أو شخص ما لا بد أن يكون على حساب شخص آخر. فالحقيقة هي أنه كلما نمت دولة ما زادت صادراتها ومن ثم ثروتها التي ستستخدمها في الاستيراد من دول منتجة أخرى. وباختصار، فإن الدولة الفقيرة لا تملك أن تنفع الآخرين لأنها لا تنتج ولا تستورد، وعلى العكس فإن الدولة الغنية تزيد الأغنياء ثراء. فلولا النمو السريع للدول الناشئة لما كان معدل النمو الدولي مرتفعاً. وتأكيدا لهذه الحقيقة فإن التبادل التجاري بين الدول الغنية والعالم النامي تضاعف في سرعته مقارنة بالتبادل التجاري بين الدول الغنية في ما بينها. كما أن أكثر من نصف صادرات أميركا واليابان أصبح يذهب الى الدول النامية، وكذلك صادرات الاتحاد الأوروبي الى الدول النامية أصبحت ضعفي صادراته الى أميركا واليابان مجتمعين.

غير أن بعض الاقتصاديين يحذرون من تغير بعض العوامل الاقتصادية التي تساعد حاليا في صعود الدول الناشئة. ومن هذه العوامل مثلا انخفاض اسعار الفائدة دوليا، الأمر الذي خفف عبء الديون وقلل كلفة الاستدانة. لكن هذه الأسعار لا بد أن تصعد في المستقبل. كذلك فقد استفادت الدول النامية من ارتفاع أسعار كثير من السلع الخام في الأسواق الدولية، وهذا بالطبع زاد من إيرادات تلك الدول، وأخيرا ارتفاع الطلب الأميركي، ما يعني مزيدا من الاستيراد من الدول النامية. ويقول أصحاب هذا الرأي إن هذه العوامل الثلاثة تعتبر عوامل متغيرة ولا بد من الانتباه لها. فهي في الوقت الحالي جميعها تعمل لصالح الدول النامية، لكنها بطبيعتها عوامل متقلبة ولا

يمكن الاعتماد عليها في التنمية على المدى البعيد.

أما الدول النامية التي ستنتج على المدى الطويل فهي تلك التي تغير «ثقافتها الاقتصادية» وتعيد بناء اقتصادها على الأسس السليمة التي تتمثل في اجديات الاقتصاد، كموازنة الانفاق العام مع الدخل، والسيطرة على التضخم، وتقليل استدانة الخزانه، وضبط السياسة المالية والمصرفية، ووضع الأولويات في مكانها الصحيح، وتشجيع الاستثمار عبر خلق المناخ السليم والمستقر له، ورفع القيود وتقليل البيروقراطية، وبالطبع محاربة الفساد.